

تطوير منصات إلكترونية آمنة للإبلاغ عن الفساد دراسة في التقنيات والتجارب الدولية



اعداد : وحدة الدراسات و الأبحاث بمؤسسة شركاء من أجل الشفافية

2025

الملخص التنفيذي:

تناولت هذه الدراسة كيفية تطوير منصات إلكترونية آمنة للإبلاغ عن الفساد، مع التركيز على التقنيات الحديثة والتجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، استعرضت الدراسة أهمية المنصات الرقمية في تمكين المواطنين من الإبلاغ عن الفساد بسرية وأمان، مما يعزز الشفافية والمساءلة.

اعتمدت الدراسة على منهجية وصفية تحليلية، حيث تم تحليل الأدبيات السابقة والتقارير الدولية حول منصات الإبلاغ الرقمي، بالإضافة إلى دراسة نماذج ناجحة مثل منصة "I Paid a Bribe" في الهند ومنصة "FraudNet" في الولايات المتحدة، ومنصات أخرى في فرنسا، وألمانيا، وكوريا الجنوبية.

توصلت الدراسة إلى أن المنصات الإلكترونية تمثل أداة فعالة لمكافحة الفساد، لكنها تواجه تحديات عديدة، أبرزها المخاوف الأمنية، ونقص الإطار القانوني لحماية المبلغين، وضعف الوعي المجتمعي، وصعوبة التحقق من صحة البلاغات. كما أكدت الدراسة أن تعزيز الأمن السيبراني، وتطوير قوانين لحماية المبلغين، وتحسين سهولة استخدام المنصات، يعد أمرًا ضروريًا لزيادة فعاليتها.

واختتمت الدراسة بتقديم عدة توصيات لتطوير منصات إلكترونية آمنة وفعالة للإبلاغ عن الفساد، منها: تعزيز تقنيات التشفير لحماية المبلغين، وتبني تشريعات تحمي المبلغين من الانتقام، وإطلاق حملات توعية لتشجيع المواطنين على الإبلاغ، وتطوير أنظمة ذكاء اصطناعي لكشف البلاغات الكيدية، وتعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان استدامة وفعالية هذه المنصات.

أولاً: مقدمة الدراسة

في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المجتمعات الحديثة، يظل الفساد أحد أبرز المعوقات التي تعترض طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ أن الفساد بجميع أشكاله يُضعف الثقة بين المواطنين والحكومات، ويعيق توزيع الموارد بشكل عادل، ويُقوّض سيادة القانون، ويبدد الموارد العامة، ويؤثر سلباً على جودة الخدمات الحكومية، ويفاقم الفجوات الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، فإن مكافحة الفساد تُعد أولوية قصوى للحكومات والمجتمعات التي تسعى إلى تحقيق الشفافية والعدالة والتنمية الشاملة. ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي يشهده العالم، أصبحت المنصات الإلكترونية أداة فعالة لتمكين المواطنين من الإبلاغ عن الفساد بشكل آمن وسري، مما يعزز من قدرتهم على المشاركة في جهود مكافحة هذه الظاهرة.

وتُعتبر مكافحة الفساد من القضايا الحيوية التي تحتاج إلى جهود متكاملة من قبل الحكومات والمجتمعات المدنية والقطاع الخاص. ومع ذلك، فإن أحد التحديات الرئيسية التي تواجه هذه الجهود هو الخوف من الانتقام أو التعرض للمخاطر الشخصية عند الإبلاغ عن حالات الفساد، حيث يخشى العديد من المواطنين تقديم بلاغات بسبب المخاوف من الانتقام أو الكشف عن هويتهم، وهو ما يعوق جهود الكشف عن المخالفات ومحاسبة المسؤولين عنها، هذا الخوف يحد من مشاركة المواطنين في الإبلاغ عن الفساد، مما يُضعف فعالية جهود المكافحة. لذلك، فإن توفير منصات إلكترونية آمنة يمكن أن يكون حلاً فعالاً لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد دون خوف من الكشف عن هويتهم، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة وجهود مكافحة الفساد على المستوى الوطني.

وفي ضوء ما سبق، تسعى مؤسسة شركاء من أجل الشفافية إلى استكشاف كيفية تطوير منصات إلكترونية آمنة تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد مع ضمان سرية هويتهم، ستنال الدراسة دور التقنيات التكنولوجية الحديثة في مكافحة الفساد، بالإضافة إلى تحليل التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال، ستسلط الدراسة الضوء على عدد من المنصات الإلكترونية في عدد من الدول حول العالم والتي نجحت في توفير قنوات آمنة للإبلاغ عن الفساد، مما أدى إلى زيادة معدلات الإبلاغ وتعزيز الشفافية في هذه المجتمعات، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

ثانيًا: مشكلة الدراسة

رغم الجهود الدولية والوطنية لمكافحة الفساد، إلا أن العديد من الدول لا تزال تواجه تحديات في توفير قنوات آمنة وفعالة للإبلاغ عن الفساد، حيث يخشى العديد من المواطنين تقديم بلاغات بسبب المخاوف من الانتقام أو الكشف عن هويتهم، وهو ما يعوق جهود الكشف عن المخالفات ومحاسبة المسؤولين عنها. ومن ثم، فإن الدراسة الحالية تسعى إلى الإجابة على التساؤل البحثي الرئيسي الآتي: كيف يمكن تطوير منصات إلكترونية آمنة تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد بسرية وفعالية، وما هي أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال؟

ثالثًا: أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من الحاجة الملحة إلى تطوير آليات تقنية تعزز الشفافية وتضمن حماية المبلغين عن الفساد، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- **تعزيز النزاهة والمساءلة:** توفر المنصات الإلكترونية بيئة آمنة للإبلاغ، مما يعزز المساءلة ويقلل من فرص الإفلات من العقاب.
- **الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:** يساعد استخدام تقنيات التشفير والتحقق الرقمي في ضمان سرية المبلغين وحماية بياناتهم.
- **دراسة النماذج الدولية الناجحة:** تهدف الدراسة إلى تحليل التجارب الدولية الناجحة في تطوير المنصات الإلكترونية الآمنة للإبلاغ عن الفساد واستخلاص الدروس المستفادة منها.
- **المساهمة في تطوير سياسات مكافحة الفساد:** يمكن أن تسهم نتائج الدراسة في وضع توصيات عملية لتبني منصات إلكترونية فعالة في الدول التي تسعى إلى تحسين آليات الإبلاغ عن الفساد.

رابعًا: منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليلية وصفية تهدف إلى دراسة دور المنصات الإلكترونية في الإبلاغ عن الفساد، مع التركيز على آليات ضمان سرية وأمان المبلغين. تستند الدراسة إلى مراجعة الأدبيات والتقارير السابقة المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في مكافحة الفساد، وتحليل أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، مع تقييم مدى فاعلية المنصات الرقمية في تعزيز الشفافية والمساءلة.

كما تعتمد الدراسة على تحليل التجارب العملية لبعض المنصات الناجحة عالميًا، إضافة إلى استعراض التحديات التي تواجه تنفيذ هذه المنصات، مثل ضعف التشريعات الداعمة، والمخاوف من انتهاك الخصوصية، وقلة الوعي بأهمية الإبلاغ الرقمي عن الفساد، وستعمل الدراسة على تقديم توصيات لتطوير منصات إلكترونية آمنة وفعالة، مع التركيز على المتطلبات التقنية، والإطار القانوني، وآليات الحماية للمبلغين، لضمان بيئة تشجع على المشاركة الفعالة في مكافحة الفساد.

خامسًا: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

1. تعريف الفساد وأشكاله وتأثيراته

يعد الفساد ظاهرة عالمية تؤثر على جميع المجتمعات، بغض النظر عن مستوى تطورها الاقتصادي أو السياسي، وهو ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تتمثل في إساءة استخدام السلطة العامة أو الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية أو جماعية، يعرف البنك الدولي الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"¹، في حين تعرفه منظمة الشفافية الدولية بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لتحقيق منافع شخصية". يشمل الفساد مختلف الأفعال غير القانونية وغير الأخلاقية التي تقوض النزاهة والشفافية، وأي سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية للوظيفة العامة بسبب اعتبارات خاصة.²

ويتخذ الفساد العديد من الأشكال، من بينها الرشوة التي تتجسد في تقديم أو قبول مبالغ مالية أو خدمات غير مشروعة للحصول على معاملة تفضيلية، إضافة إلى الاختلاس الذي يشير على الاستيلاء غير القانوني على الأموال أو الموارد العامة من قبل موظف حكومي أو مسؤول في القطاع الخاص، إضافة إلى المحسوبية والوساطة التي تتمثل في تفضيل أشخاص معينين على حساب الآخرين في التوظيف أو المناقصات الحكومية، فضلًا عن التلاعب بالعقود التي يتم من خلالها منح عقود حكومية بشكل غير شفاف بناءً على اعتبارات شخصية بدلاً من الكفاءة والجودة.³

ويؤثر الفساد تأثيرًا سلبيًا واسع النطاق على المجتمعات المتأثرة به، إذ أنه يؤدي إلى تآكل الثقة في المؤسسات الحكومية، ويضعف سيادة القانون، ويعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يفاقم الفقر

¹ صحيفة وقائع مكافحة الفساد، البنك الدولي، الرابط: <https://tinyt.io/C5gA>

² What is corruption?. Transparency International. Link: <https://tinyt.io/C5gM>

³ What is corruption?. Transparency International. Link: <https://tinyt.io/C5gc>

ويؤثر سلبًا على جودة الخدمات العامة ويشكل الفساد مشكلة شائكة ومعقدة ومصدر قلق متزايد في العديد من الدول لاسيما الدول النامية، وفي هذا الصدد، تشير التقديرات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن الدول النامية تخسر مليارات الدولارات سنويًا من خلال الرشوة واختلاس الأموال وغير ذلك من أشكال الفساد⁴، حيث تقدر قيمة الأموال التي يسرقها المسؤولون الحكوميون سنويًا بنحو 20 إلى 40 مليار دولار، وهو رقم يعادل ما بين 20% إلى 40% من تدفقات المساعدات الإنمائية الرسمية التي تصل إلى هذه البلدان، في حين كان من الممكن إنفاق هذه الأموال المنهوبة على معالجة الفقر وتوفير الخدمات العامة اللازمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه الدول.⁵

ووفقًا للأمم المتحدة، يُدفع سنويًا أكثر من 1 تريليون دولار للمسؤولين الحكوميين في صورة رشاي، وهي إحدى أهم صور الفساد، كما يُسرق 2.6 تريليون دولار أميركي سنويًا نتيجة للفساد في جميع أنحاء العالم، ويمثل هذا المبلغ مجتمعًا 5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي السنوي، وتقدر الأمم المتحدة الأموال المفقودة بسبب الفساد في البلدان النامية بعشرة أضعاف إجمالي المساعدات الإنمائية الرسمية التي تصل هذه البلدان، وغالبًا ما تقع صور الفساد في البلدان النامية في صورة رشاي تُدفع للمسؤولين الحكوميين للحصول على عقود المشتريات العامة، إذ تقدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن أكثر من نصف حالات الرشوة الأجنبية حدثت في هذه الدول للحصول على عقود مشتريات عامة.⁶

2. مفهوم الإبلاغ عن الفساد وأهمية سرية المبلغين في تعزيز الإبلاغ:

يتجسد الإبلاغ عن الفساد في تقديم المعلومات حول الممارسات الفاسدة وغير القانونية أو غير الأخلاقية إلى الجهات المختصة، ويعد من أهم أدوات مكافحة الفساد، حيث يساهم الإبلاغ في كشف الانتهاكات وتعزيز المساءلة والشفافية، مما يساهم في تحسين أداء المؤسسات والحد من التجاوزات، ورغم أهمية الإبلاغ في مكافحة الفساد، إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تحد من قدرة الأشخاص على القيام به، مثل الخوف من الانتقام وغياب آليات الحماية الكافية للمبلغين، ومن ثم، فإن سرية المبلغين هي عنصر أساسي في تعزيز الإبلاغ عن الفساد، فعندما يشعر المواطنون بالأمان وعدم الخوف من الانتقام، فإنهم يكونون أكثر استعدادًا للإبلاغ عن حالات الفساد، وبدون ضمان السرية، قد يتردد العديد من المواطنين في

⁴ Asset Recovery, UNCAC Coalition, link: <https://tiny1.io/BP15>

⁵ Few and Far The Hard Facts on Stolen Asset Recovery, Stolen Asset Recovery initiative, link: <https://tiny1.io/BP1L>

⁶ Early Detection of Fraud and Corruption in Public Procurement through Technology, World Bank, October 6, 2020, link: <https://tiny1.io/BP20>

الإبلاغ عن الفساد بسبب المخاوف من التعرض للمخاطر الشخصية أو المهنية. وعليه، فإن توفير قنوات آمنة وسرية للإبلاغ عن الفساد يمكن أن يعزز من مشاركة المواطنين في جهود مكافحة الفساد، مما يؤدي إلى زيادة معدلات الإبلاغ وتحسين فعالية جهود مكافحة الفساد. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعزز السرية من ثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية، مما يساهم في تعزيز الشفافية والمساءلة⁷.

3. دور التكنولوجيا في مكافحة الفساد

تعد التكنولوجيا أداة قوية في مكافحة الفساد لا سيما مع التطور التكنولوجي المتسارع الذي شهده العالم خلال السنوات الأخيرة، حيث يمكن للتكنولوجيا أن تعزز الشفافية والمساءلة وذلك من خلال توفير قنوات آمنة وفعالة للإبلاغ عن الفساد، وتحسين إدارة الموارد العامة، وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرار، وتجسد أبرز الأدوات التكنولوجية التي يمكن استخدامها في مكافحة الفساد في منصات الإبلاغ الإلكترونية التي تتيح للمواطنين الإبلاغ عن حالات الفساد بشكل آمن وسري، مما يعزز من قدرتهم على المشاركة في جهود مكافحة الفساد، إضافة إلى تقنيات التشفير التي تضمن سرية هوية المبلغين وحماية بياناتهم من الاختراق أو الكشف غير المصرح به، فضلاً عن تقنية البلوك تشين التي يمكن استخدامها لتعزيز الشفافية في المعاملات المالية وتقليل فرص التلاعب بالبيانات، علاوة على تقنيات الذكاء الاصطناعي التي يمكن استخدامها لتحليل البيانات الكبيرة وتحليل السجلات المالية واكتشاف الأنشطة المشبوهة بشكل سريع وفعال وتحديد أنماط الفساد المحتملة⁸.

سادساً: التجارب الدولية الناجحة في تطوير المنصات الإلكترونية الآمنة للإبلاغ عن الفساد

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في استخدام التكنولوجيا الرقمية في مكافحة الفساد، حيث تم تطوير العديد من المنصات الإلكترونية الآمنة التي تتيح للمواطنين الإبلاغ عن الفساد بشكل سري وفعال، تعتمد هذه المنصات بشكل أساسي على تقنيات متقدمة مثل التشفير وإدارة الهوية الرقمية لضمان سرية المبلغين وحماية بياناتهم، وفي هذا الصدد، سنستعرض في هذا القسم من التقرير بعض التجارب والمبادرات الدولية الناجحة في هذا المجال مثل منصة "I Paid a Bribe" في الهند ومنصة "FraudNet" في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما سوف نتناوله على النحو التالي:

⁷ أهمية حماية المبلغين عن حالات الفساد في عملية مكافحة الفساد المفاهيم والمعايير، الرابط: <https://tiny1.io/C5hh>

⁸ دور الوسائل التكنولوجية في مكافحة الفساد، الرابط: <https://tiny1.io/C5hx>

منصة "I Paid a Bribe" في الهند: هي منصة إلكترونية أطلقت في الهند في عام 2010، وتركز على مكافحة الفساد اليومي، حيث تتيح المنصة للمواطنين الإبلاغ بشكل مجهول وسري عن الحالات التي طُلب منهم فيها دفع رشاوى، مما يساعد في جمع بيانات شاملة حول طبيعة وحجم وانتشار الفساد عبر مختلف الدوائر الحكومية في الهند. تركز المنصة على جمع وتحليل تقارير المواطنين حول الفساد، مما يساهم في تحديد الأنماط والمجالات الأكثر تعرضًا للرشوة. تُستخدم بيانات المواطنين حول الرشوة للضغط على الجهات الحكومية لإجراء إصلاحات في الأنظمة وتقليل فرص الفساد، ومن ثم، فإن هذه المنصة تعمل على تعزيز الشفافية في المعاملات الحكومية، وتوعية المواطنين بحقوقهم، وتشجيعهم على مقاومة الفساد.

ساهمت المنصة بشكل كبير في الكشف على أنماط الفساد في القطاع العام في الهند، فمنذ إنشائها في عام 2010، وحتى الوقت الراهن، استقطبت المنصة 15 مليون مستخدم، وتم الإبلاغ عن 193,199 حالة فساد في 1,080 مدينة هندية، بقيمة إجمالية تقدر بـ 34 مليار روبية هندية (حوالي 479 مليون دولار أمريكي). تهدف هذه البيانات المجمعة إلى تزويد النشطاء المناهضين للفساد والمسؤولين الحكوميين بمصدر معلومات جماعي حول الفساد الذي يواجهه المواطنون في حياتهم اليومية، على النحو الذي يسهم في الدعوة إلى إحداث تغييرات نظامية في تقديم الخدمات.⁹

تتيح المنصة للمواطنين في الهند الإبلاغ عن ثلاث حالات، تتعلق الحالة الأولى بدفع رشوة، والثانية تتعلق بالامتناع عن دفع رشوة، في حين تتعلق الحالة الثالثة بمقابلة مسؤول حكومي نزيه وعدم الاضطرار إلى دفع رشوة، وبعد اختيار إحدى هذه الخيارات، يملأ المستخدمون نموذجًا قصيرًا يصف تجربتهم، مع إمكانية البقاء مجهولين أو تقديم معلوماتهم وبياناتهم الشخصية للجهة المحلية المختصة بمكافحة الفساد إذا رغبوا في ذلك، يُعقب ذلك تجميع هذه التقارير لفحصها من قبل المسؤولين الحكوميين ووسائل الإعلام.¹⁰

توفر المنصة أيضًا قسمًا يحتوي على معلومات حول العمليات والإجراءات الخاصة بالخدمات العامة الشائعة، لمساعدة المواطنين على معرفة حقوقهم ومقاومة محاولات الرشوة، تشمل هذه الخدمات الحصول على جواز سفر، شهادة ميلاد، القبول في المدارس، الموافقة على خطط البناء، تراخيص

⁹ An Indian nonprofit created a platform to enable public reporting of bribery and now crowdsources data from more than 1,000 cities. Collective. Link: <https://tinyt.io/C66v>

¹⁰ Ibid

التجارة، توصيل الغاز، حجز تذاكر الرحلات بالسكك الحديدية، تقديم شكاوى للشرطة، ودفع ضريبة الدخل، وغيرها. كما يتيح الموقع وظيفة "اسأل خبيرًا" لتمكين المستخدمين من طرح أسئلة على موظفين حكوميين سابقين ذوي خبرة.

ساهمت المنصة منذ انشائها في الكشف عن أنماط واتجاهات الفساد في الهند، فخلال الأشهر التي تلت إطلاق المنصة في الهند على سبيل المثال، تم تقديم عدة مئات من التقارير عن الفساد في مكاتب النقل الإقليمية المسؤولة عن إصدار رخص القيادة في ولاية كارناتاكا الجنوبية، واستجابةً لهذه التقارير، قام مفوض النقل باتخاذ خطوات لتقليل فرص الفساد، بما في ذلك رقمنة الخدمات، بالإضافة إلى إيقاف نحو 20 مسؤولاً عن العمل بسبب تلقيهم رشاً. وتقديرًا لجهودها الرائدة والمبتكرة في مكافحة الفساد، حصلت منصة I Paid a Bribe في ديسمبر 2017 على جائزة التمييز الدولية في مكافحة الفساد.¹¹

منصة "FraudNet" في الولايات المتحدة: تأسست منصة "FraudNet" في الولايات المتحدة الأمريكية بواسطة مكتب الحكومة الأمريكي، تعمل المنصة كآلية سرية تتيح للأفراد الإبلاغ عن مزاعم الاحتيال أو الهدر أو سوء إدارة الأموال الفيدرالية وغيرها من مظاهر الفساد المالي بشكل سري، تتيح المنصة للمواطنين تقديم التقارير المتعلقة بالفساد عبر وسائل متعددة، بما في ذلك البريد الإلكتروني أو الهاتف أو نموذج عبر الإنترنت.

يتولى مكتب مساءلة الحكومة مراجعة جميع البلاغات الواردة، وعند التحقق من جديتها، تتم إحالتها إلى الجهات الفيدرالية أو الحكومية المختصة، مثل مكاتب المفتشين العامين أو الوكالات التنفيذية المعنية، لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وخلال السنة المالية 2022، تلقت FraudNet أكثر من 10,000 بلاغ حول قضايا الاحتيال والفساد المالي، تم تحويل أكثر من 1,200 منها إلى جهات حكومية مختصة، من بينها وزارة العدل¹²، وفي السنة المالية 2023، تلقى النظام ما مجموعه 4,044 بلاغًا يتعلق بالاحتيال، الهدر، إساءة الاستخدام، أو سوء إدارة الأموال الفيدرالية.¹³

منصة الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد: توفر الوكالة الفرنسية لمكافحة الفساد منصة إلكترونية آمنة ومشفرة تتيح للأفراد الإبلاغ بسرية عن حالات الفساد والرشوة في فرنسا، تضمن هذه المنصة حماية هوية المبلغين وتوفر قناة مباشرة للتواصل مع الوكالة، تقدم البلاغات على المنصة من خلال ملء النموذج

¹¹ Ibid

¹² GAO Overview: Fraudnet Activity Report for Fiscal Year 2022. GAO. Sep 12, 2023. Link: <https://tinyurl.io/C67e>

¹³ GAO Overview: FraudNet Activity Report for Fiscal Year 2023. GAO. Jul 24, 2024. Link: <https://tinyurl.io/C67d>

المتاح على الموقع، والذي يتطلب تقديم تفاصيل دقيقة حول واقعة الفساد، تستخدم المنصة تقنيات تشفير متقدمة لحماية بيانات المبلغين.¹⁴

منصة المكتب الاتحادي للعدالة في ألمانيا: يدير المكتب الاتحادي للعدالة في ألمانيا منصة إلكترونية آمنة للإبلاغ عن حالات الفساد والمخالفات الأخرى، تم إنشاء هذا النظام بموجب قانون حماية المبلغين عن المخالفات الذي يضمن حماية المبلغين من أي انتقام ويوفر لهم الأمان القانوني، توفر المنصة آلية سرية وآمنة للمبلغين يمكنهم من خلالها تقديم بلاغاتهم بشكل مجهول الهوية أو بسرية تامة عبر النظام الإلكتروني المخصص لذلك.¹⁵

منصة Clean Portal في كوريا الجنوبية: توفر بوابة مكافحة الفساد التابعة للجنة الحقوق المدنية ومكافحة الفساد نظامًا إلكترونيًا مشفرًا للإبلاغ عن الرشوة والفساد بشكل مجهول بهدف تعزيز الشفافية وتسهيل عملية الإبلاغ عن الفساد في القطاع العام، تهدف بوابة كين إلى توفير قناة آمنة ومشفرة للمواطنين والموظفين للإبلاغ بسرية عن حالات الفساد وانتهاكات المصلحة العامة. فمن خلال هذه المنصة، يمكن للمستخدمين تقديم بلاغات مفصلة، وطلب الاستشارات المتعلقة بعملية الإبلاغ. كما تضمن البوابة حماية هوية المبلغين وتقديم الدعم اللازم لهم، بما في ذلك الحماية القانونية.¹⁶

سابعًا: التحديات التي تواجه تطوير المنصات الإلكترونية الآمنة للإبلاغ عن الفساد

رغم الدور الكبير الذي تلعبه المنصات الإلكترونية في تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تعيق تطويرها واستخدامها بكفاءة، يمكن تصنيف هذه التحديات إلى تقنية، قانونية، اجتماعية، وأمنية، كما يلي:

• التحديات التقنية

تواجه المنصات الإلكترونية المخصصة للإبلاغ عن الفساد تحديات تقنية متعددة تتعلق بحماية البيانات، والتحقق من صحة البلاغات، وسهولة الوصول والاستخدام، وتتجلى التحديات التقنية المتعلقة بحماية البيانات في الحاجة إلى تأمين بيانات المبلغين ضد الاختراقات والهجمات السيبرانية، إذ يمكن أن تتعرض هذه المنصات لمحاولات قرصنة تهدف إلى كشف هوية المستخدمين أو تعطيل عمل

¹⁴ Make a report.link: <https://tinyt.io/C69o>

¹⁵ Hinweisgeberstelle. Bundesverwaltungsamt. Link: <https://tinyt.io/C6A4>

¹⁶ Introduction to Korea's Clean Portal: Digital Corruption and Public Interest Violation Reporting Mechanism. United Nations Development Programme. September 13, 2024. Link: <https://tinyt.io/C6AP>

النظام، مما قد يؤدي إلى تراجع الثقة في استخدام المنصة، الأمر الذي يتطلب الاعتماد على تقنيات التشفير الحديثة، مثل تقنية **Blockchain**، التي تتيح تسجيل البيانات بشكل آمن وغير قابل للتلاعب. ومع ذلك، فإن تطبيق هذه التقنيات يتطلب موارد مالية وتكنولوجية متطورة، والتي قد لا تكون متاحة في بعض الدول النامية.

إضافة إلى ذلك، يشكل التحقق من صحة البلاغات تحديًا آخر، حيث قد يستغل البعض هذه المنصات لتقديم بلاغات كاذبة أو كيدية لأغراض شخصية، مما قد يؤثر سلبيًا على مصداقية المنصة، ويتطلب ذلك تطوير آليات للتحقق من صحة البلاغات، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات للكشف عن الأنماط غير الطبيعية، إلى جانب تعيين فرق متخصصة لمراجعة البلاغات والتحقق منها قبل اتخاذ الإجراءات اللازمة. كما أن سهولة الاستخدام تلعب دورًا مهمًا في نجاح المنصة، حيث إن تعقيد الواجهة أو صعوبة إجراءات الإبلاغ قد يؤدي إلى عزوف المواطنين عن استخدامها، وبالتالي يجب تصميم المنصات بطريقة توفر تجربة سلسة للمستخدمين، بغض النظر عن مستوياتهم التقنية.

• التحديات القانونية والتشريعية

تعد البيئة القانونية عاملاً حاسماً في نجاح أو فشل المنصات الإلكترونية للإبلاغ عن الفساد، حيث تواجه العديد من الدول نقصاً في التشريعات التي تحمي المبلغين عن الفساد وتضمن عدم تعرضهم للمساءلة القانونية أو الانتقام من قبل الجهات التي يتم الإبلاغ عنها. ففي بعض البلدان، لا توجد قوانين واضحة لحماية المبلغين عن الفساد، مما يجعلهم عرضة للطرد من وظائفهم أو حتى للملاحقة الجنائية إذا كشفوا معلومات حساسة تتعلق بمؤسسات حكومية أو شركات كبرى. علاوة على ذلك، فإن بعض الدول تفرض قيوداً على جمع البيانات ونشر المعلومات المتعلقة بالفساد، مما يحد من قدرة هذه المنصات على معالجة البلاغات ونشر التقارير التحليلية، وقد تضع الحكومات عراقيل قانونية أمام المنظمات غير الحكومية التي تسعى لإدارة منصات مستقلة للإبلاغ عن الفساد، مما يؤدي إلى تقييد دور المجتمع المدني في تعزيز الشفافية.

• التحديات الاجتماعية والثقافية

إلى جانب العقبات التقنية والقانونية، تلعب العوامل الاجتماعية والثقافية دوراً محورياً في نجاح أو فشل منصات الإبلاغ عن الفساد، حيث أن ضعف الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ قد يؤدي إلى عزوف

المواطنين عن استخدام المنصات الإلكترونية للإبلاغ عن الفساد، كما أنه في العديد من المجتمعات يُنظر إلى الإبلاغ عن الفساد على أنه تصرف غير مقبول اجتماعيًا، حيث يعتبر البعض أن التبليغ عن المخالفات يُعد نوعًا من "الوشاية" التي قد تؤدي إلى عزلة الشخص المبلغ عنه اجتماعيًا أو حتى تهديد حياته وسلامته الشخصية، يؤدي هذا المفهوم المغلوط حول الإبلاغ عن الفساد إلى تردد العديد من الأفراد في استخدام هذه المنصات حتى في الحالات التي يمتلكون فيها أدلة واضحة على وقوع فساد.

ويمثل الخوف من الانتقام الوظيفي كذلك عائقًا رئيسيًا، حيث يخشى العديد من الموظفين فقدان وظائفهم أو تعرضهم لعقوبات إدارية إذا كشفوا عن ممارسات فساد داخل مؤسساتهم، كما أن ضعف الثقة في المؤسسات الرسمية قد يجعل المواطنين يشعرون بأن الإبلاغ لن يكون له أي تأثير حقيقي، مما يؤدي إلى إحجامهم عن استخدام المنصات الإلكترونية للإبلاغ عن الفساد.

• التحديات الأمنية والسيبرانية

تشكل التهديدات الأمنية والسيبرانية خطرًا كبيرًا على سلامة المبلغين وعلى استمرارية عمل المنصات الإلكترونية، إذ قد تتعرض هذه المنصات لهجمات إلكترونية تهدف إلى كشف هويات المبلغين أو تعطيل أنظمتها، كما أن بعض الحكومات قد تلجأ إلى مراقبة هذه المنصات أو تقييد استخدامها، مما قد يعوق الإبلاغ الفعال عن الفساد، ومن ثم، فإنه من الضروري اعتماد تقنيات تشفير متقدمة وتحديث أنظمة الأمان بشكل دوري لضمان حماية المعلومات وبيانات المستخدمين السرية.

ثامنًا: التوصيات

في ضوء ما سبق، تقدم مؤسسة شركاء من أجل الشفافية عددا من التوصيات لتطوير منصات إلكترونية آمنة وفعالة للإبلاغ عن الفساد على النحو التالي:

- **تعزيز الأمن السيبراني وحماية بيانات المستخدمين:** ينبغي أن تعتمد منصات الإبلاغ عن الفساد الإلكترونية على أحدث تقنيات التشفير لضمان حماية بيانات المبلغين وعدم كشف هوياتهم، مثل التشفير الطرفي End-to-End، واعتماد تقنيات البلوك تشين لضمان عدم التلاعب بالبلاغات وتوثيقها بشكل شفاف، كما ينبغي تنفيذ اختبارات أمان دورية للكشف عن أي ثغرات لمنع أي اختراقات محتملة.

- **وضع إطار قانوني داعم لحماية المبلغين:** يتطلب نجاح منصات الإبلاغ عن الفساد وجود قوانين واضحة تحمي المبلغين من الانتقام. ومن ثم، فإنه ينبغي أن تتبنى الحكومات تشريعات تضمن سرية المبلغين وعدم تعرضهم لأي مساءلة قانونية أو عقوبات نتيجة تقديمهم البلاغات. كما ينبغي توفير قنوات قانونية لحماية المبلغين الذين يواجهون تهديدات أو مضايقات.
- **تحسين سهولة الاستخدام وضمان الوصول للجميع:** ينبغي تصميم المنصات بواجهة مستخدم بسيطة وسهلة الاستخدام، تتيح للمستخدمين تقديم البلاغات دون تعقيد. كما يجب دعم لغات متعددة لضمان إمكانية استخدامها من قبل جميع فئات المجتمع، إضافة إلى تطوير تطبيقات للهواتف الذكية لتسهيل الوصول إلى المنصة، خاصة في المناطق التي تعاني من ضعف البنية التحتية للإنترنت.
- **تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية الإبلاغ عن الفساد:** يجب إطلاق حملات توعية عبر وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي لتعريف المواطنين بأهمية الإبلاغ عن الفساد وكيفية استخدام المنصات الإلكترونية بشكل آمن، علاوة على إدماج مناهج تعليمية حول النزاهة والشفافية في المدارس والجامعات لتعزيز ثقافة مكافحة الفساد لدى الأجيال الجديدة.
- **تحسين آليات التحقق من البلاغات وتجنب البلاغات الكيدية:** ينبغي العمل على تطوير أنظمة ذكاء اصطناعي وتحليل بيانات تساعد في تصنيف البلاغات وفقاً لمستوى المصدقية، مما يساهم في تصفية البلاغات الكيدية والتركيز على البلاغات الجادة، فضلاً عن توفير فرق مراجعة مستقلة تضم خبراء قانونيين وتقنيين لضمان التعامل العادل والموضوعي مع جميع البلاغات.
- **تعزيز التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص:** ينبغي العمل على تعزيز فعالية هذه المنصات من خلال التعاون بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الخاصة، حيث يمكن للشراكات بين هذه الجهات أن توفر الموارد المالية والتقنية اللازمة لتطوير المنصات واستدامتها.
- **ضمان استجابة سريعة وفعالة للبلاغات:** يجب أن تتبنى الجهات المختصة إجراءات واضحة وسريعة للتحقيق في البلاغات واتخاذ الإجراءات المناسبة، مما يعزز ثقة المستخدمين في المنصة، إضافة إلى نشر تقارير دورية توضح عدد البلاغات المستلمة، والإجراءات المتخذة، ونتائج التحقيقات لضمان الشفافية والمساءلة.